

ملف الصحراء المغربية على طاولة مجلس الأمن

محمد ماموني العلوي

بالسيادة المغربية على إقليمه الجنوبية. وتوقع لكريني أن "هذا ما سيحدث مع مرور الوقت، خصوصا وأن فرنسا حليفة للولايات المتحدة وعضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي ويدعمان بعضهما البعض في العديد من القضايا، رغم أن فرنسا تحاول بشكل أو باخر الحفاظ على علاقاتها ومصالحها مع كل من المغرب والجزائر".

وفي ما يخص الموقف الألماني، توقع مراقبون أن تتجه برلين إلى عدم التدخل في ملف الصحراء بشكل يضر مصالحها مع المغرب، خصوصا مع الأزمة الدبلوماسية التي خلقتها سفارتها في الرباط مؤخرا، والتي تتجه نحو الحل بتغيير السفير الألماني الحالي باخر له إلمام بالمخاطر الحاصلة إقليميا ودوليا.

باريس لها دور بارز داخل مجلس الأمن، وستعمل على إقناع الدول الأوروبية بدعم سيادة المغرب على صحرائه

وتوقع هؤلاء أن تتعامل بريطانيا مع الملف بحرية أكثر بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي وتتجه في نفس طريق واشنطن.

وسبق للأمم المتحدة أن نشرت نص الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء بسبب لغات على موقعها الرسمي وضمنت وثائق الاعتراف الأمريكي في أرسيفها وإعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب أن لا حل عادلا لقضية النزاع في الصحراء إلا من خلال مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

وسبق دعم واشنطن للمغرب بشكل مباشر مهما بالنسبة إلى الملف كونها العضو الأكثر تأثيرا في المجلس. ويتوقع مراقبون أن يكون تعيين المبعوث الأممي الجديد للصحراء لمباشرة مهامه بهذا أساسيا بعدما ناقش الأمر كل من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

الجيش الجزائري يعزز وجوده على الحدود للتصدي للإرهاب

صابر بليدي

والعسكرية في دول الجوار، وتنامي نشاط الجماعات الجهادية خاصة خلال الأسابيع الأخيرة، أين تم استهداف قوات محلية ومشاركة في مالي والنيجر من طرف جماعات إرهابية.

وبالموازاة مع المقاربة الميدانية التي تنتهجها الجزائر في التعاطي مع الأخطار الإرهابية على الحدود، يجري على الصعيد الدبلوماسي المرافعة لصالح الحلول الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الفقيرة في الساحل والصحراء، عندما يتعلق الأمر بالتشاور الدبلوماسي مع دول الضفة الشمالية لحووض المتوسط.

وأكد في هذا الشأن، وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، خلال زيارته الأخيرة لإسبانيا، على أن "العمليات العسكرية غير كافية لمكافحة الإرهاب في الساحل، لأنها لا تعالج الأسباب العميقة للظاهرة، لاسيما تلك المتعلقة بمشاكل التنمية".

وصرح بوقادوم لوسائل إعلام إسبانية، بأن "الإرهاب يعتبر ظاهرة عابرة للأوطان، لذلك فإن التعاون الدولي وحده هو المحسني، وأن منطقة الساحل حيوية للجميع، بما في ذلك لإسبانيا، وأن الجماعات الإرهابية مهما كانت تسمياتها (داعش، بوكو حرام) كلها متشابهاة، وأن المسألة تتعلق بتجدد مستمر للظاهرة".

ولفت إلى أنه "إذا تحتم العمل بوسائل عسكرية، فإنه من الضروري كذلك استيعاب ما يجري، مع ضرورة المعالجة الجديدة لمشاكل التنمية، لأن العمليات العسكرية غير كافية للقضاء على نشاطات الجماعات الإرهابية".

في المقابل لم يوضح بوقادوم مسألة الانطباع السائد لدى دوائر سياسية واستراتيجية مختلفة، بشأن إمكانية مشاركة الجيش الجزائري مستقبلا في الحرب على الإرهاب انطلاقا من أراضي دول الجوار، بعد رفع المانع الدستوري.

الرباط - يناقش مجلس الأمن في أبريل الجاري ملف الصحراء المغربية، في ظل المتغيرات السياسية والدبلوماسية الجارية منذ الاعتراف الرسمي لواشنطن بسيادة المغرب على صحرائه، ووسط تمديد مهام بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء منذ أكتوبر الماضي.

وتتجه أنظار المهتمين بالملف إلى قرارات مجلس الأمن بشأن الوضع في الصحراء، وما ستكشف عنه المناقشات بشأن تعاطي الدول المؤثرة في المجلس مع الخطوة الأميركية، خصوصا فرنسا التي تؤيد مبادرة الحكم الذاتي المغربية، وتتطلع للرباط لأن تنتهج باريس نفس الخطوات الأميركية بفتح قنصلية لها في الإقليم الجنوبية.

وقالت مصادر دبلوماسية لـ "العرب"، إن "باريس لها دور بارز في دعم المغرب داخل مجلس الأمن، وأنها ستعمل جاهدة على إقناع دول الاتحاد الأوروبي في دعم سيادة المغرب على صحرائه".

وأوضحت أن "فرنسا لها وضع خاص في علاقاتها مع الجزائر الداعم الرسمي لجهةه بوليساريو الانفصالية، لهذا تتعامل بمنطق التوازن بين مصالحها الأنية وما ستجنيه مستقبلا دون التخلي عن حلفائها في شمال أفريقيا".

ولفتت المصادر الدبلوماسية إلى أن دور الجزائر في البحث عن حل دائم في ملف الصحراء سيكون محط نقاش مجلس الأمن باعتبارها داعما أساسيا للبوليساريو التي ثبتت ارتباطاتها بالجماعات الإرهابية بالساحل والصحراء، ما يشكل تهديدا لمصالح كل الدول الأعضاء بمجلس الأمن وعلى رأسها واشنطن وفرنسا.

وأشار محمد لكريني استاذ القانون والعلاقات الدولية في حديثه لـ "العرب" إلى أن "مواقف القوى الدولية الكبرى تختلف في ما بينها بعد طرح مشروع الحكم الذاتي"، موضحة أن "الموقف الفرنسي يدعم مشروع الحكم الذاتي منذ المغرب سنة 2007".

ولفت إلى أن ما تبقى هو التأكيد الفرنسي على مغربية الصحراء من خلال تبني الموقف الأمريكي الذي اعترف بذلك على "ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تنظيم الانتخابات في موعد المحدث في 24 ديسمبر من العام الجاري".

لكن ذلك كله لم يمنع النائب البرلماني الليبي سعيد امغيب من التعبير عن مخاوفه من عدم إمكانية تنظيم الانتخابات في مواعدها، وربط ذلك باستمرار تواجد الميليشيات.

ودعا امغيب في تصريحات إعلامية حكومة الوحدة الوطنية إلى ضرورة تهيئة المواطنين للانتخابات عبر اتخاذ خطوات عملية جادة.

الجزائر - أوضحت التصريحات الأخيرة لمسؤولين في المؤسسة العسكرية والدبلوماسية، إلى حجم المخاوف التي تُوَرِّق الجزائر جراء توتر الأوضاع الأمنية والعسكرية على الشريط الحدودي، أين تعرف دول الجوار والساحل أعمالا إرهابية متتابعة لا يستبعد أن تنتقل مخاطرها إلى التراب الجزائري، في ظل هشاشة جيوش المنطقة.

ودعا رئيس أركان الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقريحة، الوحدات العسكرية المرابطة بأقصى جنوب البلاد إلى الحطة والحذر واليقظة الدائمة، لإفضال أي مناورة تستهدف المساس بأمن وسلامة البلاد.

وأوضح شنقريحة "ما يعيشه محيطنا الجغرافي من أحداث وما يجري قرب حدودنا يشكل باعثة أساسيا لزيادة الحيطة ومضاعفة الحذر".

وقال في كلمة القاها خلال زيارته إلى الناحية العسكرية السادسة بتمنراست الخميس، "تتيقنوا أن حالة اللااستقرار التي يعيشها محيطنا القريب والبعيد لن تشكل أي خطر على سلامة ترابنا الوطني".

وتمن ما وصفه بـ "الجهود المضنية والحيثية التي يبذلها يوميا أفراد الجيش الوطني الشعبي بالناحية العسكرية السادسة في سبيل حماية حدودنا الوطنية في هذه المنطقة الحساسة".

ويكف الرجل الأول في المؤسسة العسكرية منذ استخلافه للقائد الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، في ديسمبر سنة 2019، على عمل ميداني مختلف القطاعات والوحدات والأسلحة، للوقوف على الجاهزية واليقظة والاستعداد لمختلف السيناريوهات لاسيما على الشريط الحدودي، خاصة في الجنوب والشرق.

وهو ما يوحى بحجم المخاوف التي تُوَرِّق الجزائر، جراء توتر الأوضاع الأمنية

جدل القاعدة الدستورية يطغى على الاستحقاق الانتخابي الليبي

حفتر يُشدد على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد



ليبيا جديدة ممكنة رغم الصعوبات

الديبية، أكد حفتر على أهمية "الوصول إلى الانتخابات في موعدها المحدد".

وقال في كلمة نُشرت ليل الأربعاء - الخميس في الصفحة الرسمية لشعبة الإعلام الحربي التابعة لقيادة الجيش الليبي، إن الانتخابات "ضرورة حتمية، ويجب اتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك، ونطالب البعثة الأممية والمجتمع الدولي بالالتزام وتنفيذ خارطة الطريق".

ويطسي هذا التأكيد بصيغ أمل بإمكانية تنظيم هذا الاستحقاق الانتخابي في موعده، خاصة وأنه تراقق مع اجتماع عقده رئيس البرلمان عقيلة صالح مع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عماد السايح، تم فيه بحث التحضيرات الفنية واللوجستية في ما يتعلق بتنفيذ الاستحقاق الانتخابي في موعده المحدد.

وقبل ذلك، اجتمع صالح أيضا مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيش، الذي أكد في أعقاب ذلك على "ضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تنظيم الانتخابات في موعد المحدث في 24 ديسمبر من العام الجاري".

لكن ذلك كله لم يمنع النائب البرلماني الليبي سعيد امغيب من التعبير عن مخاوفه من عدم إمكانية تنظيم الانتخابات في مواعدها، وربط ذلك باستمرار تواجد الميليشيات.

ودعا امغيب في تصريحات إعلامية حكومة الوحدة الوطنية إلى ضرورة تهيئة المواطنين للانتخابات عبر اتخاذ خطوات عملية جادة.

هل يقبل قيس سعيد بالتحاور مع حزب قلب تونس

خالد هدي

التخلي خوض معركة الدفاع عن صلاحياته. وأفاد الباحث في العلوم السياسية، الصبحي الخلفاوي في تصريح لـ "العرب"، أنه "توجد بوادر حلحلة للأزمة من خلال تسريع الطلوبي خطواته لتنظيم الحوار بعد لقائه مع سعيد منذ أيام، ولقائه رئيس حركة النهضة والبرلمان راشد الغنوشي".

وقال الخلفاوي "إذا وافق سعيد على إجراء الحوار فسيكون قلب تونس موجودا، ويستثنى كتلة ائتلاف الكرامة باعتبارها طرفا يرفضها الوسيط (اتحاد الشغل) ورئيسة الدستوري الحر عيبر موسى التي ترفض المشاركة في الحوار".

وتابع "الرئيس يطلق النار على الجميع ويصف البعض بالفاسدين دون أن يذكر من يقصد".

وأردف "فكرة الحوار مبنية على أطروحة من تتخالف معهم.. والكلام الذي ينطبق على قلب تونس يشمل بالضرورة حركة النهضة".

وتضع الإكراهات السياسية في ظل استمرار معركة الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث، الرئيس في موقف محرج بين الحاجة إلى تنظيم حوار وطني من أجل الاقتاد بقتضي بالضرورة مناقشة من يرفضهم، وضرورة التمسك بتعهداته لتأخيه وإهمها عدم التحاور مع رموز الفساد.

من يدافع عن انتخاب رئيس دون دستور، وهو بحسب قوله "كوضع دكتاتور جديد، وآخرون يرون أنه يجب انتخاب الرئيس مباشرة حتى يشعر الشعب أنه اختار سلطته بالفعل".

ويرى مراقبون أن الهدف من إثارة مثل هذه المسائل الخلافية والدفع بها إلى واجهة السجال السياسي لا يخرج عن المناورات الإخوانية التي تستهدف رمي المزيد من العقبات والعراقيل التي تحول دون تهيئة مناخ عام قادر على تسهيل تنظيم الانتخابات في موعدها المقرر في 24 ديسمبر القادم.

وتستند هذه المناورات التي تكثفت بشكل لافت إلى جملة من الأفكار التي توصف بالخاطئة والقائمة على قراءة مغلوطة لسياق شروط إنجاز هذا الاستحقاق، يتم الترويج لها بعناوين قانونية ودستورية تخفي أجندات تراهن على استمرار الانقسام لتوظيفه في خدمة المصالح السياسية الضيقة.

وتؤشر هذه التطورات التي يُرجح أن تأخذ سياقاً تصاعدياً في قام الأيام إلى أن تكاد القوى المؤثرة في شرق ليبيا، وخاصة منها الجيش الليبي بقيادة حفتر، على ضرورة تنظيم الانتخابات في موعدها، بات يُفلق إخوان ليبيا الذين زعزعتهم المتغيرات السياسية التي جاءت مغايرة لحساباتهم.

وفي موقف جديد من شأنه تعميق مازق إخوان ليبيا خلال المرحلة الانتقالية التي دخلتها البلاد بقيادة السلطة التنفيذية الجديدة برئاسة محمد المنفي وعبد الحميد

وأضاف أن اللجنة القانونية المُنبثقة عن الحوار السياسي أُنجزت لغاية الآن نحو 90 في المئة من القاعدة الدستورية، وأن ملقنى الحوار السياسي الليبي "سيحسم القاعدة الدستورية في حال لم يقم البرلمان برئاسة عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة برئاسة خالد المثريي بذلك".

واعتبر أن اتفاق جنيف مكمل للاتفاق السياسي والذي تم تضمينه في الإعلان الدستوري، كما أن خارطة الطريق تضمنت بندا مفاده أن الموافقة على جزء من الاتفاق تعني الموافقة على كل الاتفاق حزمة واحدة، لافتا في نفس الوقت إلى أن مسألة اختيار الرئيس المقبل تعد نقطة خلافية ستحال إلى فريق الحوار للبت فيها.

ولم يتردد في المقابل في اتهام البرلمان والمجلس الأعلى للدولة بانها "يستخدمان ورقة الاستفتاء على الدستور لتعطيل موعد الانتخابات في 24 ديسمبر القادم"، وهو نفس الاتهام الذي رده عبدالقادر حويلى عضو مجلس الحوار السياسي عن المجلس الأعلى للدولة، الذي حمل البرلمان مسؤولية هذا التعطيل.

وقال حويلى في تصريحات تلفزيونية بثتها قناة "ليبيا بانوراما" المحسوبة على حزب العدالة والبناء الذي يعتبر الجناح السياسي لإخوان ليبيا، إنه "لغاية هذه اللحظة لا توجد استجابة من مجلس النواب الذي يُصادق على القاعدة الدستورية التي أنهت اللجنة القانونية أكثر من 90 في المئة منها".

وأقر هو الآخر بأن الخلاف يتمحور فقط حول انتخاب الرئيس، حيث هناك

من المرتقب أن تجتمع اللجنة القانونية للملقنى الحوار الليبي في تونس قريبا للحسم في القاعدة الدستورية التي على أساسها ستجرى الانتخابات، والتي أثارَت سجلا بين الفرقاء السياسيين مؤخرا. وفيما يحاول الإخوان وضع عقبات قانونية لتعطيل الانتخابات خدمة لأجنداتهم يؤكد المشير خليفة حفتر على إجراء الانتخابات في موعدها في رسالة أمل إلى الليبيين بالقدرة على إنجاح المرحلة الانتقالية والتصدي للمناورات المستمرة للإخوان.

الجمعي قاسمي

تونس - كشفت مصادر ليبية أن اللجنة القانونية التابعة للجنة الحوار السياسي الليبي - الليبي ستعقد اجتماعا لها في تونس خلال الأسبوع القادم، لبحث القاعدة الدستورية التي على أساسها يُفترض أن تجرى الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في 24 ديسمبر القادم وفقا لاتفاق تونس المعلن في نوفمبر الماضي.

ويأتي الكشف عن هذا الاجتماع، فيما لا يتوقف الجدل في ليبيا حول هذه النقطة التي أصبحت محور السجال السياسي الذي يُسيطر حاليا على المشهد الليبي بعناوينه المتعددة التي تدخلت فيها الأولويات، وسط اتهامات متبادلة جعلت موعد الاستحقاق الانتخابي المرتقب يتأرجح بين الإبقاء عليه والتأجيل.



أحمد التركي
البرلمان يستخدم ورقة الاستفتاء لتعطيل الانتخابات

ولم تُفُح التحركات والاتصالات التي تناولت خلال الأيام القليلة الماضية وما أرفقها من اجتماعات ومشاورات سياسية وقانونية في التخفيف من حدة هذا السجال بما يُنهى الخلافات حول القاعدة الدستورية، وبالتالي إبعاد شبح ترحيل تنظيم الانتخابات إلى موعد آخر بدأ يفرض إيقاعه بقوة.

وقال أحمد التركي عضو لجنة الحوار الليبي في تصريح بثته القناة التلفزيونية الليبية "ليبيا 218" ليل الأربعاء - الخميس، إن "اللجنة القانونية التابعة للجنة الحوار ستجتمع في تونس الأربعاء المقبل لإيجاز نتائج القاعدة الدستورية اللازمة لإجراء الانتخابات المقبلة".



هل يقبل قيس سعيد بالتحاور مع حزب قلب تونس

تونس - تسعى أوساط سياسية

وحقوقية في تونس إلى إقناع الرئيس قيس سعيد بقبول مقترح التفاوض مع حزب قلب تونس، وذلك في إطار جهودها لإنجاح الحوار الوطني المرتقب، وسط تساؤلات عن إمكانية تراجع الرئيس سعيد عن مواقفه السابقة بالتحاور مع الحزب الذي وضعه سابقا في خانة الفاسدين، كما أنه حليف لابرز خصومه في الحكم حركة النهضة الإسلامية.

وأكد الصغير الزكراوي رئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق بتونس الأربعاء أنه دعا الرئيس سعيد إلى ضرورة توسيع حزامه السياسي ليشمل إلى جانب حركة الشعب والنيار وغيرها حزب قلب تونس.

واعتبر الزكراوي في تصريح لإذاعة محلية، أنه "إنه طالما لم تصد أحكام في شأن حزب قلب تونس فإنه يمكن للرئيس التحاور معه".

ولفت إلى أن "سعيد بدأ متفهما لهذه المسألة"، كما بات مدركا أنه عليه أن يخرج من العزلة ويستشير أهل الذكر في بعض المجالات، حسب تعبيره.

واستبعد مراقبون إمكانية دعوة الرئيس حزب قلب تونس للجلوس إلى طاولة الحوار والتفاوض بشأن الملفات العالقة، معتبرين سيناريو تراجع